الرئيس والعسماني عقب رفع الجلسة للتهدئة

وزيرة الشؤون تدلي بدلوها

الحكومة أكدت أن ليس ما لديها ما تخفيه والردود تتم أولاً بأول فيما عدا بعض الأسئلة الملتبسة

اعتراض نيابي على تأخر الوزراء في الرد على الأسئلة البرلمانية

■ الشطي: جمع التبرعات سبب مشكلة كبيرة للحكومة الكويتية في المجتمع الدولي

■ الهاشم : المشاريع تتأخر بسبب تخبط الحكومة وعدم قدرتها على الإنجاز

حمدان العازمي متحدثا

الدلال معلقا

■ الدمخي: نرفض محاولات التكتيم ولا يهمنا ذكر الأسماء بل إيقاف هذا النهج

■ الحجرف : نطالب الحكومة بالتعاون في الرد على الأسئلة البرلمانية

واضاف: هذه واقعة قانونية ودستورية سيستفيد منها من يأتي بعدنا من نواب الأمة كسابقة حدثت في المجلس وهو عندما يكون هناك تعارض بين المادة 37 من اللائحة والمواد 92 و 97 من الدستور وتفسير المحكمة الدستورية، فهل التفسيرات ما زالت مستمرة أم لا؟ ولمن يكون رأي اللجنة التشريعية حاكما على الخبراء في المحكمة الدستورية.

عبدالله الرومي: آنا والاخ مشاري عملنا على تعديل مواد اللائحة واستمرينا مدة طويلة، هذا الموضوع عدلنا فيه لأن المادة في وضعها السابق تشكل شبهة دستورية في تعارضها مع المادة 97 من الدستور، وبالتالي النتيجة التي انتهت اليها انتخاب نائب الرئيس سليمة من الناحية الدستورية واللائحية.

واضاف: الاحالة الى الدستورية غير صحيح وستحكم بعدم قبول الطلب لأنها سبق وان تعرضت في 1996 لهذه المواد وبعد تعديل المادة 37 انتهى القرار التفسيري ولم يعد ينطبق على النص الحالي، واذا كان هناك خطأ لا يمكن ان أستند الى جريدة ولكن استند الى مضابط المجلس وهي السليم والمرجع.

خالد الشطي: رأيي بصحة الإجراء انسجم مع الغالبية العظمى من الخبراء الدستوريين من خارج أو داخل المجلس، والأمر لم يكن يستحق احالته الى اللجنة التشريعية أو الدستورية، وفعلا تعززت وجهة نظري عندما استمعت الى اعلام القانون الدستوري فينبغي ألا يكون هناك خلاف على مسائل محسومة، وقرار رئيس المجلس كان قرارا صائبا وصحيحا وينسجم مع احكام اللائحة والدستور.

عدنان عبدالصمد: في السابق كانت الورقة البيضاء والامتناع لا يعتبر حضورا وكنا نستغل هذا الوضع في رفض القانون وتم تعديل اللائحة على اعتبار ان الامتناع والورقة البيضاء يعتبر حضورا لكي نقر القوانين ، وحكم المحكمة الدستورية استند الى المادة 37 قبل التعديل.

واضاف: في جلسة 10/5/2011 ، كان هناك تنافس بين مبارك الخرينج وعدنان عبدالصمد على منصب أمين السر والنتيجة ومبارك الخرينج 30 صوتا وعدنان 29 ولم يحصل الاخ مبارك على الاغلبية، وأعيد الانتخاب لأن الاغلبية المطلقة لم تتحقق بعد تعديل اللائحة ووصل التصويت إلى 32 صوتا والخرينج 26 صوتا وكان النائبان وليد الطبطبائي وجمعان الحربش حاضرين بتلك الجلسة.

وقال: هناك سابقة واضحة انه تم اعادة الانتخاب في نفس الموضوع، وفي جلسة 10/5/2011 بها التفصيل الواضح بسبب الورقة البيضاء والممتنع أو السكوت فتعتبر حضورا.

عبدالكريم الكندري: المسألة ليست انتصارا لأحد، في اول جلسة اقسمنا على احترام الدستور واللائحة وشاءت الأقدار بانني اول من استفتي في هذا الموضوع، وسألني النائب جمعان الحربش وقلت له إن الاعادة صحيحة لانه تم تعديل النص 37 من النص ، ورأي اللجنة التشريعية ليس ملزما لأحد وأتمنى عدم التشكيك في اللجنة التشريعية وكل الحديث على قرار تفسيري النص لاتحي عدل.

واضاف: النص التفسيري غير قائم ونستجد ان هذا القرار يحيلنا الى المادة 117 من الدستور وانتصارنا لهذا النص لم يكن انتصارا لنائب الرئيس، وتعديل هذا النص بالاغلبية بتم السماح للممتنعين بالتلاعب في اللائحة وكان من الضروري تبيان خطورة هذا التعديل لاستبعاد عناصر التخريب في الجلسات.

اسامة الشاهين: جميع الآراء بصحة التصويت الثاني تستند الى المادة 37 وهناك خلاف بين ما نشر في الكويت اليوم واللائحة الداخلية والرأي في النهاية للمحكمة الدستورية.

د. جمعان الحربش: أؤكد ما ذكرته سابقا بان المادة 37 من اللائحة هي تكرار للمادة 97 من الدستور، عندما صدر القرار التفسير استند الى المادة 97، والفت النظر ان كاتب المجلس لا بد ان يحذف منه النص الذي لا يوجد في الجريدة الدستورية ، وأتمنى أن تأخذ المحكمة الدستورية رأيا في الموضوع وإلا دائرة الشك ستبقى والاستناد الى سابقة لا تعتبر سند قانوني.

مرزوق الغانم متحدثا من مقاعد النواب: النائبان الحربش والكندري عينان في رأس انما الموضوع صحة اجراءات وانا اعتقد ان رأيي صواب يحتمل الخطأ لأن من المواد التي تحكم هذه القضية المادة 92 من الدستور وتقول «يكون الانتخاب بالاغلبية المطلقة من الحاضرين» ، والمادة 97 تقول «وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة» ، لكن من يحدد الاغلبية المطلقة المادة 117 للدستور، اذن المادة 117 اعطت تفويضا تشريعيا للمادة 37 من اللائحة وهي بعد تعديلها لتكون متوافقة مع الدستور اشترطت الاغلبية المطلقة للحاضرين، وعليه فلا يعتبر الامتناع عن التصويت او عدم الاشتراك في جميع الاحوال غياب عن الجلسة ولابد من حسابه في حساب الحضور.

واضاف: نتيجة التصويت في الجولة الاولى 32 و31 وصوت ممتنع والحضور 64 مع العلم ان 32 لا تحقق الاغلبية واحتاج الى 1+ وناكدت من كبير خبراء المجلس ان القرار صحيح وقمت باجراء الجولة الثانية ونتج عنها فوز النائب عيسى الكندري الخلاف موجود لان لا أحد يقارن بين النصين قبل وبعد التعديل، قبل التعديل يقول الامتناع غياب عن الجلسة وبعد التعديل تغيرت وعليه فلا يعتبر عدم التصويت او الامتناع غياب عن الجلسة.

وقال: من يستند على القرار التفسيري في 1996 بانه لا تغيره لوائح فهذا غير صحيح، لانها تغدو وثيقة مكملة للنص الدستوري المعطى بناء على المادة 117 من الدستور، وارى اهمية الذهاب إلى المحكمة الدستورية لنطوي صفحة هذا الملف بحسم المحكمة الدستورية للأمر وهي القول الفصل.

واضاف: اشكر الجميع على روحهم الاخوية وساعد الطلب في أسرع وقت وكلفت الخبراء الدستوريين بإعداد الطلب ومتابعته من رئيس اللجنة التشريعية وسأستدعي الاخوين جمعان الحربش وعيسى الكندري عند الانتهاء من الطلب لاطلاعهم عليه.

– محمد الدلال (رئيس اللجنة التشريعية): نشكر كل الاعضاء فالموضوع جدلي منذ عملية التصويت اختلفنا في التصويت وأدى الى اختلاف الآراء داخل اللجنة وكنا منذ البداية نعرف ان رأينا استشاري وهذا واضح من خلال كتاب التكليف بإبداء الرأي ونحترم جميع الآراء التي ذكرت في هذا الموضوع واللجنة تعاملت مع الموضوع بكل حيادية حيث دعت اطراف الخلاف ودعينا خبراء من خارج المجلس وشكلنا لجنة من الدستوريين في المجلس ، واللجنة لم يكن لديها رأي مسبق.

قرار المجلس: احالة التقرير الى المحكمة الدستورية بناء على قراره في جلسة سابقة

– المجلس ينتقل إلى بند آخر ويستكمل مناقشة الرد على الخطاب الأميري:

– حمدان العازمي: بعد استجواب الوزير سلمان الحمود صار لغطا وانتشرت الأقاويل وتم التهديد بحل المجلس واقول أن الاستجواب كان مستحقا ومحاوره مستحقة ولا يجب التشكيك في النوايا وأي وزير يقبل بالوزارة يتحمل المسؤولية، وفيما يخص موضوع البطالة فقد وصل عدد العاطلين عن العمل الى 27 الف شخص عاطل عن العمل، من المسؤول عن ذلك هذا الشيء؟ ، لابد ان يكون هناك تخطيط وتطوير وعدم زيادة منتظري الوظيفة، والعدد كافي الآن لتعديل نظام الصوت الواحد.

واضاف: نظام الوصت الواحد حول القبيلة إلى قبائل والعائلة إلى عوائل والطائفة إلى طوائف وهذا النظام سيىء ويجب تغييره وادعو النواب إلى المحافظة على ما كنا ندعو له في الانتخابات.

جمعان الحربش: هناك من حمل أمانة ثقيلة وهو رهين قبره الآن، وهناك من هو في السجن وهو عزيز ويذكرهما الآن الشعب، المواطنة لم نستطع الحفاظ عليها، مواطن كويتي كان يجلس على هذه المنصة وهو الآن بدون ومن محكمة الى محكمة ويطالب بعرض جريمته على القضاء ورفضوا فما قيمة دستور والبرلمان اذا الوزير يسحب جنسية مواطن ويشرد أبناءه، والله اعدل من حكم ويجعل علينا مسؤولية في التشريع والمحاسبة ولا يمكن ان نقول اننا نحافظ على الدستور والانسان تسلب حقوقه.

واضاف: لا خير في برلمان أو نواب إذا لم نمكن الناس من عرض مظلمتهم على القضاء، لا ندافع عن قضية تزوير، نقول مكنوه من القضاء، وليس للوزير سحب الجنسية إلا بحكم قضائي، والكويت ليس فيها استقرار سياسي والمحيط الداخلي خطير، حتى اصبح هناك طعن في الذمم قد تكون عندنا أزمة مالية، لكن لا نقبل بوجود الرشاوى والمناقصات التي ترسى لاشخاص محدودين وفوق ذلك يرهق المواطن بزيادة البنزين والأسعار.

عمر الطبطبائي: لقد جبل الكويتيون على التسامح وقبول الآخر وكان معيارهم هو المواطنة بابارة اسرة الصباح، وهناك تطاحن طائفي شاهدنا تبعاته الوخيمة على الكويت مما يتحتم قطعه بسرعة من خلال سد منيع يحول دون تكرار، ولن نسمح بالتعامل مع الجنسية الكويتية باعتبارها اداة تهديد وعقاب، والتعليم حجر زاوية والسلاح الأهم من خلال تعديل مناهجنا بقبول الآخر.

واضاف: لقد عانت الكويت من لعنة المورد السهل وتحولت الى أمة من الموظفين وأمة ريعية ، والوثيقة الاقتصادية جاءت ردة فعل لهبوط اسعار النفط وحملت المواطنين أعباء غير مبررة وتركت رواتب كبار المسؤولين كما هي والحكومة لا تحرك ساكنا امام الخلل الرهيب في التركيبة السكانية وغضت النظر عن مواطن الهدر الكثيرة الواردة في تقارير المحاسبة ، وكلمة الرياضة اصبحت مرادفة لكلمة الفشل والواجب علينا اقصاء اطراف النزاع في القرار الرياضي.

د. وليد الطبطبائي: لابد من اقرار قانون التعيين في الوظائف القيادية وان تكون التعيينات وفق معيار الكفاءة وليس المحاصصة وبشهادة رئيس الوزراء عندما قال ان معظم قيادات البلد تمت اختيارهم بطريقة غير صحيحة، وكل خطة تحتاج رجالا ومالا والمال يذهب سدى وهدرا في المناقصات والتوصيات السياسية وهناك 500 مليون دينار صرفت على العلاج السياحي والترضيات هناك (سفه) في صرف الأموال بطريقة غير صحية، ورشاوى من المال العام.

صفاء الهاشم

وزيرا الصحة والتربية يتابعان الجلسة

الحجرف وفهاد يلتقطان صورة للعلنية الحضور